العلاقة بين التوزيع الديمغرافي والتنمية

" دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية"

إعـداد
د. عبد الناصـــر طلب الزيود
أستاذ الاقتصاد والمالية والمشارك
قسم الاقتصاد والعلوم المالية ـ كلية التخطيط والإدارة
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى إبراز العلاقة بين السكان والتنمية حيث تنبع أهمية الموضوع من إرتباط السكان الوثيق بالنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والذي قد يشكل في الوقت نفسه عائقاً أمام تقديم عملية التنمية إذا ما كانت معدلات النمو السكاني أعلى من معدلات النمو الإقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة في المملكة الأردنية الهاشمية أدت إلى إختلالات هيكلية مزمنة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي ومن هنا أوصت الدراسة بتكثيف الجهود والإستثمارات وغيرها من الإجراءات التي تضمن تحقيق معدل نمو إقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني بحيث ينعكس على حياة المواطن ومستواه المعيشي.

Summary

This study aimed at bringing out the relationship between population and development. The importance of this subject springs from the solid connection of population with activities aiming at achieving a continuous development. Simultaneously, this may form a kind of an obstacle to development in case the population growth rate exceeds the economic growth.

The study reached a conclusion that the high rate of population growth in The Hashemite kingdom of Jordan has lead to long term structural dysfunctions on both economical and social levels. Consequently, the study recommends mounting the

ولقد انقسم هؤلاء الاقتصاديين إلى فريقين: الفريق الأول وعلى رأسه ريكاردو وميل قبل نظرية ماتس، ويرى هؤلاء إن الصناعات الانتاجية بعوائدها المتزايدة قادرة لفترة ما على وقف أي هبوط في مستوى المعيشة، اما الفريق الآخر فقد ادمج المفهوم العام لآراء مالتس مع آراء سنيور قائلاً: انه بالإمكان تحسين مستويات المعيشة حين تتوافر التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية المناسبة والفعالة (نامق، ١٤٢، ١٩٨٠).

وان مراجعة أدبيات التنمية المتعلقة بالسكان توضح وجود مدرستين بهذا الخصوص، هما المدرسة التشاؤمية والمدرسة التفاؤلية. فالمدرسة الأولى ترى بأن الحظر الاقتصادي للنمو السكاني المطرد، يتمثل في عدم القدرة المتتابعة للبلد في زيادة رصيد رأس المال، وفي تطوير وسائله بالسرعة المطلوبة لزيادة متوسط الدخل الفردي، وإذا لم يكن بالإمكان تعزيز معدل التطور التكنولوجي بسرعة أعلى من النمو السكاني، فإن ذلك يتسبب في حصول انخفاض حقيقي في نصيب الفرد من الدخل، إن النمو السكاني المطرد يحجب الزيادة في حصة العامل من رأس المال إذا ما رافق هذا النمو زيادة في معدلات الولادات تغيير من التوزيع العمري للسكان لصالح فئة الأعمال الشابة (العتيبي، ٢٠٠٢).

وتوصل أحد رواد هذه المدرسة إلى نتيجة مفادها أن انخفاض معدل المواليد سيؤدي الى زيادة نمو متوسط الدخل الفردي، لسببين: أولهما يتمثل في أن أن انخفاض نسبة الإعالة على المستوى العائلي سيؤدي إلى انخفاض دالة الاستهلاك وارتفاع دالة الادخار، وثانيهما يتمثل بأن انخفاض مستوى المواليد على المستوى القومي يؤدي إلى انخفاض حصة عوائد القطاع العام التي تنفق عادة على توفير الخدمات الاجتماعية للسكان ويرفع نصيب العائدات التي يمكن استثمارها لرفع الدخل الفردي (A.P.Thirlwal، 1996).

أما المدرسة المتفائلة فأصحابها يرون بأن الزيادة السكانية ظاهرة مفيدة، حيث ان النمو السكاني المطرد يدعم نمو متوسط الدخل الفردي من خلال زيادة الطلب على الاستثمار مما يساعد على تحقيق وفورات الحجم، وانعاش حركة التغيير، وأكدوا على ان زيادة فترة الحياة المتوقعة الناتجة عن انخفاض معدل المواليد وزيادة النمو السكاني في الدول النامية تؤدي الى زيادة حوافز الاستثمار في رأس المال البشري مما يقود إلى زيادة الانتاجية (M. Gillis, 1996).

وبناء على ما سبق فإن المختصين بالسكان ينقسمون كذلك إلى فريقين، الأول يرى بأن المتغيرات السكانية وبخاصة النمو السكاني المطرد يمكن أن يكون معوقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن ارتفاع نسبة المواليد يقود الى ارتفاع معدلات الإعالة، ويطالب هذا الفريق بضبط النسل والتخطيط العائلي للسيطرة على الانجاب حتى لا تعيق العملية التنموية، أما الفريق الثاني، ففي الوقت الذي لا يعارض فيه تحديد النسل وبخاصة إذا كان معدل النمو السكاني سريعاً، لكنه يرى أن المشكلة الحقيقية ترتبط بطبيعة النظام السياسي وجدية الأهداف التي يسعى إليها ومن ضمنها أهداف السياسة السكانية، ويرى هذا الفريق أن معالجة المشكلات السكانية تستدعي الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وإيجاد التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بالصحة والتعليم وكل ما من شانه تحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية(الحسني، ١٩٩٩).

ومن جانب آخر يرى الفريق الثاني إمكانية الموازنة بين المواليد والوفيات عند اتباع سياسة تنموية جادة، وفي هذا المجال اكد مؤتمر القاهرة حول (السكان والتنمية، ١٩٩٤) على أن الأهداف والسياسات المتعلقة بالسكان هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفـــي موضع آخر أكد بأن التنمية المستدامة كوسيلة لضمان الرفاه البشري تستوجب الاعتراف الكامـــل بالعلاقات المتبادلة بين السـكان والمصادر البيئية والتنمية كما تستلزم الإدارة السليمة وتحقيق الموازنة المنسجمة والمتقيدة بينهما (UN,Re, 1994).

وبشكل عام نلاحظ بأن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة متبادلة. فالتنمية تأثر وتتأثر بالمتغيرات السكانية والعكس صحيح ولا تنفصل إحداهما عن الأخرى.

ثالثاً: الخصائص العامة للسكان في المملكة الأردنية الهاشمية[1]

تلعب العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية دوراً مهماً في اتجاه التنمية الاقتصادية والإجتماعية، فقد تضاعف عدد سكان الأردن قرابة عشر مرات خلال الفترة ١٩٥٢ – ٢٠٠٩م. ونجد بأن الهجرة تعد السبب الرئيسي

---

[1] اعتمد الباحث في الأرقام والنسب الواردة في هذا الجزء على نشرات دائرة الإحصاءات العامة لسنوات مختلفة.

في ارتفاع معدلات النمو السكاني، إذ بلغ عدد السكان في الأردن عام ١٩٥٢م (٥٨٦,٢) ألف نسمة، وارتفع الى (٥) ملايين و(٩٣١) ألف نسمة عام ٢٠٠٩م. ومن جانب آخر يشهد الأردن تحولاً في تركيبة الهيكل الديمغرافي، حيث يتجه إلى انخفاض في نسبة من هم دون سن (٢٥) سنة، وارتفاع نسبة من هم في الأعمار (١٥ – ٦٠) سنة. وفي هذا الجانب تشير أحدث إحصائيات الى أن ٣٦,٥% من السكان تحت سن (١٥) سنة، و٥٧,٢% ما بين (١٥ – ٦٤) سنة، فيما ٦,٣% من السكان في عمر (٦٥) سنة فأكثر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفئة في تزايد، حيث من المتوقع أن تشكل ما نسبته ٤% من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٥م. ويعود هذا التركيب السكاني إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في السنوات السابقة وتحسن مستو الخدمات الصحية، وفي المدى المنظور فإن هذه التركيبة ادت الى ارتفاع معدل الإعالة ليصل الى (٦٨,١) شخص لكل مئة شخص، بالاضافة الى حاجة هذه الفئة لخدمات تعليمية وصحية. علماً بأن استمرار التزايد السكاني سيزيد العبء على كاهل الحكومة لتأمين أفضل الخدمات الصحية والتعليمية لهذه الفئة حتى لو اعتبر ذلك استثمار في رأس المال البشري، من جهة أخرى وعلى المد الطويل وفي ظل الدعوات المتزايدة والمستمرة لخفض نسبة معدل النمو السكاني عن طريق خفض معدلات المواليد، سيكون له آثار عكسية عندما يحدث انقلاب في تركيبة الهرم السكاني في الأردن من خلال الخدمات التي تقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي، حيث لن تجد العدد الكافي لمن هم في سن العمل لسدادة فاتورة المتقاعدين الذي يتقاضون رواتبهم من المؤسسة وبحاجة في ظل الضغط المتزايد الى خفض معدلات الخصوبة ومعدلات المواليد. رغم إنخفاض معدل الخصوبة وبشكل ملحوظ من (٧) عام ١٩٧٦ إلى (٣,٦) عام ٢٠٠٨م، وانخفاض معدلات النمو السكاني من ٢,٦% عام ١٩٩٤م إلى (٢,٢) عام ٢٠٠٩م.

ومن جانب آخر يشهد الأردن ارتفاعاً في نسبة سكان الحضر، إذ ارتفعت من ٧٠% عام ١٩٩٤م إلى ٨٢% عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تستمر اتجاهات النمو المتزايد للسكان في المناطق الحضرية مستقبلاً لقدرة المراكز الحضرية على استقطاب المزيد من سكان الريف. كما يتصف الأردن بالتوزيع غير المتوازن للسكان حسب المنظور الجغرافي، حيث تبلغ مساحة الأردن الكلية ٩٨ ألف كم٢ موزعة على أقاليمها الثلاثة بالنسب التالية: نسبة مساحة إقليم الشمال ٣٢,٦% ونسبة سكانها ٢٨%، ونسبة مساحة إقليم الوسط ١٦,٢% ونسبة سكانها ٦٣%، ونسبة مساحة إقليم الجنوب ٥١,٢% ونسبة سكانها ٩%،

وقد يكون هذا عائقاً لتنفيذ فكرة الأقاليم وما ينتظر منها بأن تكون إدارة تنموية للأقاليم المختلفة في المملكة. ولن نستطيع الحد من حركة الهجرة الداخلية إلى إقليم الوسط وبخاصة العاصمة، نظرا لتوفر عوامل الجذب فيها، كالمراكز الاجتماعية والحكومية ومراكز التعليم والمستشفيات وغيرها من الخدمات، ومما لا شك فيه أن لهذا التمركز أثار سلبية على الوضع العام من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وبالتالي على عملية التنمية برمتها.

تؤثر الأوضاع السابقة سواء من ناحية التركيبة الديمغرافية، أو التوزيع الجغرافي للسكان سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف توسيع القاعدة الانتاجية وارتفاع الانفاق الحكومي سواء المحلي أو على المستوردات من السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية والتي هي من أبرز مميزات الاقتصاد الأردني خلال العقود الماضية، وقد سببت عجزاً مستمراً للموازنة وعجزاً في الميزان لاتجاري، وقد يسام ضعف الأوضاع الاقتصادية الى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى تفشي البطالة والفقر، وكلما كان هامش الفقر أوسع كلما زادت التأثيرات السلبية لذلك على الإنتاج والإنتاجية وعلى الصحة العامة والبيئة، حيث تراوحت معدلات البطالة للفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٩م ما بين ١٦% - ١٤% ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ما يقارب (٧٥٠) ألف عامل وافد يعملون في الأردن.

رابعاً: المشاركة في قوة العمل والبطالة

تقاس المشاركة في قوة العمل بعدد المشتغلين والمتعطلين بين كل (١٠٠) من السكان في سن العمل، وهو ما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادي، ويمكن حساب هذا المعدل لجميع السكان في سن العمل، كما يمكن حسابه بصورة مستقلة لكل من الرجل والمرأة وللفئات العمرية، أو فئة أو أخرى من السكان. وبالنسبة للأردن في هذا المجال نجد بأن:

معدل البطالة وصل في الأردن العام ٢٠٠٩ حوالي ١٣% ، حيث سجل معدل البطالة ارتفاعاً كبيراً بين حملة الشهادات الجامعية، حيث بلغ المعدل ١٥,٧% وأن حوالي ٣٢,٤% من المتعطلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوية، في حين كانت النسبة المتبقية ٥٢% من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، ومن جانب آخر تباينت نسبة المعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى ٢١% مقابل ٦٠% للإناث.

وسجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين (١٥ – ١٩) سنة و(٢٠ – ٢٤) سنة، حيث بلغ (٣٢,٣% و٢٥,٥) لكل منهما على التوالي.

ومن جانب آخر بينت البيانات أن نسبة ٦٢% من المشتغلين الذكور قد تركزوا في الفئة العمرية (٢٠ - ٣٠) سنة وبلغت النسبة للإناث ٧٥%. وأوضحت البيانات أن حوالي نصف لمشتغلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوية العامة و١٣,٤% ثانوي، وحوالي ٣٥% أعلى من الثانوي.

وأظهرت البيانات أن حوالي ١٨% من المشتغلين الذكور يعملون في المهن الأولية، في حين بلغت نسبة العاملين في الحرف ومهنة المتخصصين حوالي ١٧% لكل منهما. وبينت البيانات أن ١٩% من مجموع المشتغلين يعملون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة بلغت حوالي ١٧%.

ومن جانب آخر أشارت البيانات إن ٢١% من المشتغلين الذكور يعملون في قطاع الإدارة العامة والدفاع و١٩% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، أما المشتغلات الإناث فقد لوحظ أن ٣٩% منهم يعملن في قطاع التعليم و١٣% في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي.

ويمكن تفسير نسب البطالة في الأردن من خلال عوامل عديدة من أهمها عدم وجود توازن بين نظام التعليم واحتياجات السوق وبخاصة في القطاع لاخاص، هذا رغم أن مستوى التعليم في الأردن عالٍ جداً وتوافر العمالة الوافدة بنسبة كبيرة، والسياسات الحكومية الرامية الى تقليص فرص العمل في القطاع الحكومي.

ولتخفيض البطالة والتي تعني تعطل جزء من قوى الانتاج في الأردن لا بد من رفع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستثمارات الجديدة، حيث أن كل واحد بالمائة تعني عشرة آلاف فرصة عمل جديدة، وعلى الجانب الإداري تنظيم سوق العمل وتخفيض درجة الاعتماد على العمالة الأجنبية في مهن معينة.

خامساً: أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية

الزيادة السكانية لها تبعات سلبية، لذلك لا بد وأن تتبعها استثمارات إضافية ضخمة لتلبية متطلبات السكان من خدمات ومرافق بنية تحية، كما أنه إذا استمرت بالمعدل الحالي، فإنها سوف تؤثر على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية كما سينخفض نصيب الفرد من المياه والغذاء ومتطلبات الرعاية الصحية والتعليم وهذا كله سيؤدي الى تهديد لنوعية الحياة والنمو الاقتصادي في الأردن، وفيما يلي سوف نناقش أثر النمو السكاني على أهم القضايا الاقتصادية:

١) أثر النمو السكاني على سوق العمل:

يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الانتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، بل على العكس سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي تدني المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب انخفاض الأجور على التركيب العمري للسكان في المستقبل، حيث يشكل صغار السن في الأردن حوالي ٤٠% من السكان، ويبلغ عددهم اكثر من (٢) مليون نسمة في الوقت الحالي، وهذه الفئة غير منتجة مما يعني ارتفاع معدلات الإعالة بالاضافة الى الحاجات المتزايدة لهذه الفئة من خدمات صحية وتعليمية وغيرها، ومن جانب آخر فإنه من خلال المستقبل القريب يصل أطفال اليوم إلى سن العمل مما يعني زيادة عدد طالبين العمل، وفي حالة عدم توفرها يعني زيادة اعداد العاطلين عن العمل وزيادة معدلات الإعالة عن طريق وصول هذه الفئة إلى سن الإنجاب وبالتالي زيادة معدلات السكان، وكأننا ندور في حلقة مفرغة لا ينتج عنها إلا المزيد من معيقات التنمية وبخاصة التنمية المستدامة نتيجة الضغط على الموارد المحدودة أصلا وحرمان الأجيال القادمة من نصيبها من تلك الموارد، بجانب تفجير لكثير من المشاكل الاجتماعية السلبية كانعكاس لحالة البطالة، ويزداد الأمر سوء في حالة ضعف الأوضاع الاقتصادية والتي تسهم في انخفاض الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي الى تفشي البطالة والفقر وكلما كان هامش الفقر أوسع كلما زادت التأثيرات السلبية لذلك على الانتاج والإنتاجية وعلى الصحة العامة والبيئة.

٢) أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار

تؤدي زيادة السكان الى انخفاض معدلات كلا من الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، حيث أن التزايد

السكاني يؤثر سلبا على عملية خلق التراكمات اللازمة من راس المال لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من ثمار التنمية مما يضعف مقدرة الأفراد على الادخار، وانخفاض مستوى الدخل للأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها، حيث يجعلها لا تفي باحتياجاتها الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً والنتيجة إضعاف قدرة المجتمع على انشاء المشاريع الاستثمارية وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية برمتها.

٣)أثر النمو السكاني على الاستهلاك

تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع سواء أكانت ضرورية أو كمالية وذلك مقابل محدودية دخل غالبية السكان مما يشكل ذلك ضغوطاً على المسيرة التنموية في المجتمع وبخاصة على طلب الخدمات العامة التي تقدم من قبل الحكومة.

وبجانب هذه الأثار هنالك جملة من الآثار السلبية الناتجة عن زيادة عدد السكان والتي في مجملها تشكل عوائق حقيقية أمام مسيرة التنمية. ومن هذه الآثار نوجز ما يلي.

- زيادة الطلب على الأراضي السكنية على حساب الأراضي الزراعية وخاصة في مناطق المدن الكبرى وبالأخص في عمان وإربد ...
- زيادة الطلب على الطاقة والمياه في ظل افتقار الأردن للموردين، ونحن نعلم بأن الأردن من أكثر دول العالم شحاً في المصادر المائية.
- زيادة انتاج المخلفات الصلبة والسائلة مما يشكل ضغطاً على مكاب النفايات وما ينتج عنها من آثار سلبية على البيئة وبالتالي زيادة فاتورة تكاليف التخلص من تلك النفايات.

سادساً: النتائج والتوصيات

على الرغم من الجهود العديدة والإنجازات التي حققها الاقتصاد الأردني خلال العشر سنوات الأخيرة، إلا أن هنالك جملة من الاختلالات التي ما زال الاقتصاد الأردني يعاني منها، وهي اختلالات هيكلية ناجمة عن الفجوة الكبيرة بين الموارد والسكان، والتي أدت إلى اختلالات مزمنة في الموازنة العامة والحساب الجاري وتجاوز حجم الاستهلاك الكلي للدخل الوطني، وكبر حجم

المديونية الخارجية التي استنزفت أعباء خدماتها الموراد المحدودة إضافة الى المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة، حيث كان لهذه الاختلالات آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. لذلك يشكل التعامل مع التزايد السكاني في الأردن حجر الزاوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمثل النمو السكاني المرتفع أحد أكبر التحديات لعملية التنمية الاقتصادية وسبباً رئيساً لتنامي معدلات الفقر وتآكل نصيب الفرد من الدخل القومي وكذلك زيادة الطلب على القطاع الخدمي وبخاصة الصحة والتعليم.

ولذلك يجب تكثيف الجهود والاستثمارات وغيرها من الإجراءات التي تضمن تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني لأنه ينعكس على حياة المواطن ومستواه المعيشي، إضافة لذلك فإن الحد من النمو السكاني يحتاج تعبئة وتنسيق كافة الجهود في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان للعمل على تحسين المحددات الاجتماعية والاقتصادية للخصوبة والإنجاب للحد من معدل النمو السكاني، ولتحقيق ذلك لا بد من زيادة الوعي السكاني بين المواطنين وتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من ثمار التنمية.

المراجـــع:

- روي كالدر، عالم يفيض بسكانه،ترجمه ليلي الجبالي، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٩٦.
- صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٠
- منظمة العمل العربية ، الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية ، القاهرة، ١٩٩٧
- World Bank ,world Development Report, -٢٠٠٢
- عبد المنعم الحسني، السكان والتنمية ، مجلة شؤون عربية ،العدد(٩٨)، ١٩٩٩
- M.Gillis @other, Economics of Development London,1997
- الأمم المتحدة ، تطبيق مؤتمرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠١.
- دائرة الإحصاءات العامة، موقع الدائرة الإلكترونية www.dos.gov.jo
- دائرة الإحصاءات العامة ، تقارير ونشرات لسنوات مختلفة
- فواز عبد الرحمن الصيتي، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي www.caya.com